https://gospodarkainnowacje.pl

GOSPODARKA I INNOWACJE

LABORATORIUM WIEDZY Artur Borcuch

Volume: 53 | 2024

Economy and Innovation
ISSN: 2545-0573

For more information contact: **editor@gospodarkainnowacje.pl**

THE LEGAL ORGANIZATION OF SPORTS ARBITRATION IN IRAQ: AN ANALYTICAL AND DEVELOPMENTAL STUDY IN LIGHT OF INTERNATIONAL STANDARDS

Husam Malik Saleh
Researcher: Assist. Prof, University of Thi-Qar – College of Administration and Economics,
Official Email: husam-m@utq.edu.iq - Alternate Email : husam8412@gmail.com

A R T I C L E I N F O.

Keywords: Court of Arbitration for Sport (CAS), sports disputes, Iraqi Sports Court, Iraqi Sports Settlement and Arbitration Center, Organizational, Legal, and administrative challenges and obstacles.

Abstract

This study aims to identify the nature of international sports arbitration, the Sports Court in Iraq, and how to arbitrate sports disputes in Iraq. It also explores the Sports Settlement and Arbitration Center in Iraq and the legal and regulatory challenges it faces. The research problem lies in the existence of obstacles that hinder the resolution of sports disputes through arbitration by institutions specialized in sports law, coupled with the absence of a unified sports law governing Iraqi sports. The significance of the study stems from delving into a sensitive and vital issue for athletes and sports organizations in Iraq and highlighting the shortcomings that hinder the proper functioning of sports activities in a manner that aligns with international legal sports standards.

The researcher uses a descriptive-analytical approach, relying on the inductive method to collect, analyze, and interpret information to extract results.

The study concludes that there is a lack of knowledge among sports sector employees regarding laws and regulations that govern the sector in accordance with international standards. The researcher recommends establishing academic institutions that suit the current work environment, operating in a theoretical and practical manner, and specializing solely in sports law to prepare generations of sports legal professionals who contribute to organizing and managing the sports sector effectively.

http://www.gospodarkainnowacje.pl/ © 2024 LWAB.

1-1 المقدمة

منذ وجود الانسان على هذه الارض كانت النزاعات جزء كبير من الطبيعة البشرية ، هذا ادى الى دفع المجتمعات في كل العصور ان يضعوا تشريعات ومعاهدات الغرض منها ان يتم تسير حياتهم بشكل منظم وان يتم ضمان العيش في بيئة تحتكم الى القانون . تعد الرياضة واحدة من القطاعات الحيوية ذات التأثير الاجتماعي والاقتصادي بشكل واسع ، حيث تبرز المنازعات بشكل كبير ومستمر فيها هذا ما يعكر صفو عملها ،لهذه الاسباب وغيرها تأسست هيئات رياضية دولية مهمتها تنظيم عمل هذه القطاع وفق اسس قانونية وعلمية من اجل ضمان ان يتم حل النزاعات بين الاطراف بطريقة شفافة وعادلة ." حيث تحولت الرياضة في عصرنا الحالي من مجرد ممارسة ترفيهية الى رياضة محترفة تهتم بها اكثر دول العالم وتعد من معايير التطور في الدول ، حيث نجد ان جميع دول العالم يتم فيها ممارسة الرياضة حيث تعد من الامور الرئيسية في تحسن الاشخاص وتقدم البلدان وتحسين سمعتها لذلك صار يجب ان يوجد قوانين وتشريعات تنظم هذه الممارسة سواء على المستوى المحلي او الدولي ، واثمر هذا الاهتمام في قطاع الرياضة في انشاء وتكوين

Copyright © 2024 All rights reserved International Journal for Gospodarka i Innowacje This work licensed under a Creative Commons Attribution 4.0

هيئات رياضية ومؤسسات ومنظمات وشركات تهدف الى ممارسة الرياضة بشكل كبير عن طريق الفرق الرياضية [1]" . حيث لا زال يعاني قطاع الرياضة في العراق من تحديات ومعوقات كثيرة مثل ضعف اوقلة انسجام التشريعات الرياضية المحلية مع القوانين والتشريعات الدولية ، بالرغم من التطور الحاصل في الرياضة على مستوى العالم الا ان العرق لازال يسير وفق قوانين او تشريعات بعيدة عن الواقع وهذا مايؤكده وجود المشكلات المستمرة بسبب القوانيين او تفسير القوانين او المؤسسات المسؤلة عنها ، فعندما تحدث مشكلة في نادي معين او اتحاد معين نلاحظ وجود تضارب في المصالح حيثيواجه الرياضيون صعوبة في التوجه نحو المؤسسة التي تخص هذه المشكة التي تواجهه منها من يقول اللجنة الاوليمبية هي المسؤولة رأي اخر يقول وزارة الشباب والرياضة ، وبسسب هذه الازدواجية تضيع كثير من الحقوق او تاخذ القضايا الكثير من الوقت بدون حل ، وتبقى معلقة ، هذا الامر يضر جداً بالرياضة فهو يضعها في المجهول ويجعل علمها عشوائياً ، على عكس مانلاحظه في الدول الاخرى من تنظيم للعمل الرياضي بشكل قانوني يناسب التطور الحاصل بالرياضة ويناسب كل ماهو جديد حيث توجد مرونة لهذه القوانيين لتطبيق المستجدات في الرياضة بمختلف انوع الرياضات ، اما نحن فالوضع مختلف ، حيث نجد اندية لا تملك مقرات او لا تملك ملاعب ومع ذلك تتم الموافقة لها على تاسيس فرق مختلفة من اجل فقط الاستفادة المالية والاجتماعية بدون فوائد حقيقية تخص الرياضة .

1-2 **اهمية البحث** تبرز من خلال اعتبار ان قطاع الرياضة اصبح يعتبر من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الدولية المهمة التي شهدت تطوراً واهتمام كبير ، حيث تطورت الرياضة كثيراً واختلفت عما كانت عليه في السابق وتم اعتبارها وسيلة ومهنة يحترفها الرياضيين وتدر عليهم اموال كبيرة، فهي بحاجة الى تشريعات وقوانين لتنظيمها ، حيث تعد من انواع الاستثمار الاقتصادي الناجح ، حيث عن طريقه تنشأ نزاعات متنوعة ومختلفة بين الجهات ذات العلاقة وبين الرياضيين الذين يعملون بها ، لذلك يتحتم وجود مؤسسات قانونية تخص الرياضة امراً مهماً جداً من اجل ان تنظم عملها وتحل المشكلات والنزاعات بشكل قانوني يتميز بالعدالة من اجل تحقيق الاستقرار ومنع الارتجال والفوضى ،ان التحكيم الدولي يعد واحد من الادوات الفاعلة من اجل تحقيق هذه الاهداف لأنه سوف يوفر قرارات عادلة وتلزم من هم اصحاب العلاقة بها وتنفيذها وتكون متماشية مع المعايير الدولية ، ويوضح البحث اهمية التحكيم الدولي لفض هذه المنازعات ، حيث يتوقع الباحث ان تضيف هذه الدراسة اضافة معرفية في محور تنظيم وادارة المنازعات الرياضية ، وتقديم مقترحات عملية للتطبيق على ارض الواقع من اجل تحسين قطاع الرياضة في العراق وتعزيز سمعته محلياً ودولياً .

1-3 اهداف البحث :

1- التعرف على ماهية التحكيم الرياضي الدولي و تشكيل المحكمة الرياضية الدولية .

2-التعرف على المحكمة الرياضية في العراق و كيفية التحكيم في المنازعات الرياضية في العراق .

3- التعرف على مركز التسوية والتحكيم الرياضي في العراق والتحديات القانونية والتنظيمية التي تواجهه.

4- اقتراح حلول واقعية تطبيقية لتطوير القوانيين الرياضية العراقية .

1-4 مشكلة البحث :- توجد تحديات كبيرة في الجوانب القانونية والتنظيمية تعترض قطاع الرياضة العرقية ، حيث تتسم القوانيين بالتبعثر بين العديد من التشريعات المختلفة وعدم وجود مدونة موحدة تديره وتنظمه ؛ اي لا يوجد قانون واحد يوحد هذه التشريعات، حيث يزداد احتمالية حدوث تضارب في التشريعات والقوانين ، فبالرغم من تشريع العديد من القوانين التي تختص بالرياضيين والمنظمات الرياضية والهيئات الادارية ومن هذه القوانين ، قانون الاتحادات الرياضية رقم (24) في سنة (2021) ، وقانون اللجنة الاوليمبية العراقية (رقم 29) في سنة (2019) ، وقانون الشباب والرياضة (رقم 25) لسنة (2011)، وقانون الاحتراف الرياضي (رقم 60) في سنة (2017) ،وقانون منح الرياضين الابطال والرواد رقم (6) لسنة (2013) ، وقانون اللجنة البارالمبية الوطنية العراقية رقم (65) ، في سنة (2017) ، ونظام الشركة العامة للأستثمارات الرياضية رقم (1) ، في سنة (2021)، حيث ان هذه القوانين لا تستطيع تشكيل اطار شامل ومتكامل الذي يضمن تنظيم المؤسسات الرياضية بشكل فعال في العراق [2] ، وفي نفس الوقت ان مشروع القانون الرياضي الموحد فانه ما يزال قيد المناقشة في البرلمان العراقي ومنذ مدة طويلة اكثر من دورة برلمانية ، حيث توجد بعض التحفظات على العديد من فقراته من قبل اصحاب الاختصاص ، هذا يتطلب منهم دراسته بطريقة متانية مع مشاركة الرياضيين والقانونين سواء في الداخل او الخارج من اجل تشريع قانوني رياضي رصين يناسب المرحلة الحالية ويناسب التطور في الرياضة ولا يتعارض مع قوانين وتشريعات اللجنة الاولمبية الدولية ، ومن التحديات التي التي تواجه مركز التسوية والتحكيم الرياضي في العراق تتضح مشكلة عدم وجود تنظيم فعال من اجل حل النزاعات الرياضية ، حيث يواجه تحديات تطبيق المعايير الدولية بالكامل ، مع العالم هو يمثل الجهة العليا التي تفصل في حل النزاعات في الرياضة ، لكن تبقى وجود حاجة الى تطويره حتى يتمكن من ان يتعامل مع جميع المنازعات في الرياضة بشكل فعال وحيادي ، حيث يتم ضمان عمله باستقلالية بشكل تام وتحقيق العدالة بين الاطراف المعنية واصحاب المصالح ، فقد تمثلت مشكلة البحث في التعرف على المعوقات والمشكلات القانونية والتنظيمية التي تعرقل التطبيق الصحيح في قطاع الرياضة العراقي.

1-5 فرضية البحث : غياب تشريع قانوني جامع يخص الرياضة العراقية باكملهاوهذا ما يؤدي الى الى تضارب القوانين في الرياضة هذا يعطل ويعرقل تنظيم العمل المجال الرياضي بشكل فعال وكفوء .

[1] - براء منذر : نحو تشريعات قانونية تدعم الرياضة في العراق وتعزز دور القطاع الخاص ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، العدد الاول ، ص 71، 2002.

[2] - https://www.alsumaria.tv/Entertainment-News1%D8%A7%D9%82%D9%8A

Copyright © 2024 All rights reserved International Journal for Gospodarka i Innowacje This work licensed under a Creative Commons Attribution 4.0

1-6 حدود الدراسة :

1- الحدود الزمنية : من 5-6 2023 الى 15 -12 – 2-2024.

2- الحدود المكانية :- يركز البحث على الجوانب القانونية والتنظيمية في قطاع الرياضة العراقية .

3- الحدود الموضوعية :- تتمثل بـ التنظيم القانوني للتحكيم الرياضي في العراق : دراسة تحليلة وتطويرية في ضوء المعايير الدولية .

1-7 **منهجية البحث :-** استخدم الباحث الاسلوب المكتبي بالاعتماد على المنهج الاستقرائي ، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي باسلوب الدراسة النظرية التحليلة وهو يقوم على جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها لأستخراج النتائج منها ، وتم كتابة البحث بمناهج واسلوب البحوث القانونية [3] .

المبحث الاول : التحكيم الرياضي الدولي

المطلب الاول : ماهية التحكيم الرياضي الدولي : اهمية التحكيم الرياضي في عصرنا الحاضر لا تقل اهمية عن غيره من انواع التحكيم الاخرى مثل التجاري والبحري والصناعي وغيره ، خصوصاً ان النشاطات الرياضية اصبحت على علاقة واضحة وكبيرة بالسياسة والاقتصاد ، وبسبب هذا الارتباط تغيرت مواقف المحاكم الداخلية للرياضة للبلدان ، ومع زيادة تدخل القضاء بقطاع الرياضة مع ضعف اختصاصهم بادارة وتنظيم قطاع الرياضة وطبيعتها وقواعدها ، فقد خرج الينا التحكيم في قطاع الرياضة من خلال محكمة دولية تختص بها تم تكوينها من اجل حل المشكلات والنزاعات التي تختص بالرياضة الدولية ، ان تطور الرياضة الذي نعيشه منذ مدة ليست بالقصيرة كانت نتيجته زيادة عدد المنازعات والمشكلات التي تظهر منها وارتفاع تعقيدها ، مما تطلب هذا الامر الاعتماد على وسائل ذات فعالية وكفاءة تكون سريعة لحل هذه النزاعات والخلافات عن طريق شخصيات مختصة تاخذ باعتبارها مصالح الاشخاص المتحاكمين ، وهذه اصبحت الانطلاقة الاولى من اجل استخدام التحكيم في قطاع الرياضة باعتبارها وسيلة حل عن طريق حركة الرياضة في العالم([4]) .
وبسبب تخصص المنازعات الرياضية الدولية لذلك يعد التحكيم الرياضي الدولي نوع خاص من التحكيم ، ومنذ تبنت المؤسسات والمنظمات التي تعمل بقطاع الرياضة الدولية للتحكيم بصورة متزايدة لحل النزاعات الرياضية ، لذلك صارت اجراءات ومعايير التحكيم الدولي الرياضي بشكل تدريجي اكثر منهجية ، وفي ضوء توفير خدمات للتحكيم الرياضي الدولي يكون توحيدياً بشكل اكبر وافضل ، قامت اللجنة الاوليمبية الدولية بانشاء محكمة التحكيم الرياضية الدولية ، حيث تم تأسيسها في عام 1984، وبمرور فترة اكثر من 3 عقود من التطور والتحسين ، فقد تطور عمل المحكمة (000) العليا لتكون موضوعية ومحايدة ولها سطلة وفعالية [5] .وتعتبر محكمة التحكيم الرياضي هي هيئة قانونية مدنية تم تاسيسها وفق القانون السويسري وتقع في جنيف وتوجد فيها فروع في نيويورك وسدني وشانغهاي ، وتوجد العديد من الاحداث والنشاطات الدولية الكبيرة التي تتمتع بشهرة عالمية واسعة التي تخضع لها حيث تتمتع بالاختصاص بشكل حصري ، وبما ان المنظمات الرياضية الدولية المهمة في العالم امثال اللجنة الاوليمبية الدولية ، الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات ، الاتحاد الرياضي الدولي جميع هذه المنظمات تقبل اختصاص محكمة التحكيم الرياضي الذي يعتبر ذات نطاق واسع بشكل كبير ، تضم تحت لوائها الالعاب الاوليمبية والالعاب الاسيوية وكأس العالم لكرة القدم وكأس امم اوربا بكرة القدم ، والعاب الكومنولث ، وغيرها من النشاطات الرياضية ، ونستطيع ان نقول انها محكمة تتمتع بالاختصاص في كل المنازعات التي تتعلق بقطاع الرياضة اذا لم ينص الميثاق الاوليمبي على عكس ذلك [6] .

المطلب الثاني: مفهوم التحكيم الرياضي :- هو الطريقة الرئيسية من اجل حل المنازعات التي تنشأ بسبب الاتفاقيات التجارية والعلاقات ذات الطابع الدولي وتسويتها ، وهو يعتمد بصورة عامة على العقود وهو بمعنى ان الاطراف ذات العلاقة اتخذت قرار من اجل تقديم النزاعات الى طرف او اكثر من المحكمين حيث يتم اختيارهم من قبل الاشخاص او المنظمات المتنازعة او نيابةً عنهم من اجل ان يصلوا الى قرارات تلزمهم بالتطبيق ، وغالباً يتم ضمان احكام المنازعات في المستقبل في العقود الموقعة بين اصحاب المصالح [7].
واللجوء للتحكيم يكون عن طريق الاتفاق عند ابرام العقود اي قبل حصول الاختلافات ، من خلال تثبيت بند للاتفاق الذي يبين العلاقات ويحكمها بين اصحاب المصالح ، بنشات احتمالية حدوث النزاعات او من خلال بند يتم تدوينه في اتفاقية مستقلة تنص على تحويل في حالة حدوث المنازعات بينهم الى التحكيم ، حيث يعرف هذا الاتفاق بصورتيه بشرط التحكيم ، او اللجوء للتحكيم قي يتم من خلال الاتفاق بعد ما تحدث النزاعات وتعرف بمشارطة التحكيم .[8] وفي قطاع الرياضة يعرف التحكيم الرياضي : تسوية النزاعات الرياضية عن طريق هذه الوسيلة ، من خلال محكم او عدة محكمين مع توفر شروط ان يكون العدد وتراً وتوجد مجموعة اجراءات مختلفة وعددها

---

[3] - - Creswell, J.w.,&Creswell,J.D. Research desing :Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches.SAGE Publications . (2018).

[4] عايد احمد عايد الخرابشة :التحكيم في المنازعات الرياضية وفق قواعد محكمة التحكيم الرياضية الدولية ، المجلة الدولية للدراسات القانونية والفقهية المقارنة ، المجلد الثاني ، العدد الاول 9-26،نيسان ، ص12، 2021.

[5] - Yan, w. J. Court of Arbitration for Sport : Rules and Issues . Open Journal of Social Sciences, 11,p64-75,2023

[6] - Song , L, B.,&Line,Y.F. Selected New Materials on International Commercial Ar-bitration. Wuhan pubishing House. 2001.

[7] - عمر عيسى الفقي : الجديد في التحكيم في الدول العربية ،المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ، ص122، 2003.

[8] - محمود مختار بريري : التحكيم التجاري الدولي ،ط3 ،دار النهضة العربية ،القاهرة ، مصر ، ص7 ،2004.

Copyright © 2024 All rights reserved International Journal for Gospodarka i Innowacje This work licensed under a Creative Commons Attribution 4.0

(4) تقدمهم محكمة التحكيم الرياضي : وهم التحكيم العادي ، والاستئناف بالتحكيم ، الاجراء الاستشاري ، الوساطة [9]. وايضاً هو شكل من اشكال حل النزاعات التي تتعلق بقطاع الرياضة بواسطة قرار تحكيم ملزم ونهائي ، حيث تم خلال الفترة الماضية تثبيت التحكيم الرياضي لأنه يمثل الطريقة الشرعية والصحيحة لحل المنازعات في الرياضة ، ويرجع فضل هذا الامر بصورة رئيسية الى الممارسة) ، التي تقع في مدينة لوزان السويسرية CASالموحدة والمتوفرة المتاحة للمشجعين في الرياضة وهي قضية تتبع التحكيم الرياضي (التي تعرف باسم المحكمة العليا للمنازعات الرياضية [10] . ويعني ايضاً ان يتم عرض المنازعات القانونية التي تتعلق بالرياضة على محكمين من اجل ان يتم البت فيها [11] .

الفرع الاول :- خصائص التحكيم الرياضي :- وهي تحتوي على مجموعة من المميزات والمبادئ تجعل منه اختيار ذات ميزة من اجل حل المنازعات في الرياضة وكما ياتي :

1- التخصص : يستند التحكيم الرياضي الى محكمين ذات اختصاص في المنازعات والقوانين التي تتعلق بقطاع الرياضة ، مايميز هذا النوع من التحكيم على وجود خبراء يمتلكون خبرة ومعرفة متكاملة بالمشكلات والاختلافات الرياضية [12] .

2- الكفاءة والسرعة : حيث يتميز التحكيم الرياضي بالسرعة بشكل اكبر من القضاء التقليدي ، هذا مناسب الى الحاجة من اجل اتخاذا قرارات انية لان الرياضة دائماً قضاياها تتطلب سرعة بالنظر فيها ، مثل الاوضاع التي ممكن ان يكون لها تأثير على المسابقات والعقود الرياضية [13] .

3- مرونة اجراءاتها : ان التحكيم الرياضي يحتوي على قواعد تمكن الاطارف المتنازعة بان يتفقوا على اجراءات معينة تكون مناسبة للنزاعات ، امثال ان يتم اختيار المحكمين وطبيعة اللغة التي يتم استخدامها [14] .

4- سرية القضايا : من المميزات المهمة والتي تتمتع بها محكمة التحكيم الرياضي هو انها تحافظ على السرية في المنازعات ، هذا يحمي اصحاب المصاحل المختلفين من ان يتعرضوا لوسائل الاعلام او الراي العام [15] .

5- الحيادية والاستقلالية :- من المميزات التي تزيد الثقة في نظام المحكمة انها تضمن الاستقلالية والحيادية للمحكمين باتجاه الاطراف المتنازعة [16] .

6- القابلية في التنفيذ الدولي :- بما ان احكام التحكيم الرياضي معترف بها لذلك فهي تقبل التنفيذ في الكثير من الدول في العالم وحسب اتفاقية نيويورك في سنة 1958 [17] .

7- انخفاض التكاليف بشكل نسبي : يتميز التحكيم ذات الطابع الرياضي الخاص بالمحاكم الرياضية بحيث يكون تكلفته اقل من الاجراءات القضائية ذات الفترات الطويلة [18] .

الفرع الثاني : التحكيم الدولي في الرياضة من وجهة نظر ادارية وتنظيمية :- يتكون التحكيم في الرياضة الدولية من ادماج الممارسات التنظيمية والادارية التي تعتبر حل المنازعات بشكل سريع وفعال هدفها مع احتفاظها بالشفافية والعدالة ، محور هذا النوع من التحكيم يدور حول تطوير الرياضة حيث يتسم بالنزاهة من خلال دمج الطرق والاساليب في الادارة الحديثة والقوانين في الرياضة بهيكل كامل من اجل ادارة النزاعات كما يأتي:

الفرع الثالث - دور الادارة في التحكيم الرياضي الدولي :- تعتبر الادارة في قطاع الرياضة اللاعب الرئيسي والاساسي في تيسير العمل في التحكيم الرياضي ، لانها تؤدي الى تعزيز وتطوير الممارسات وتحجيم المنازعات وتقليلها ، ومن الوظائف والعمليات الادارية التي) الى الخطط ذات الطابع الاستراتيجي CASتشملها هم التخطيط والتنظيم حيث يستند عمل مؤسسات التحكيم الرياضي وهي محكمة (التي تشمل تنظيم العمليات والاجراءات والسياسات وتحديثها بصورة مستمرة حيث تساعد الخطط الموضوعة في انها تضمن سير الممارسات بسهولة مع تقليل الاوقات التي تستغرق في حل المنازعات هذا يؤدي الى تعزيز وتحسين الكفاءة في قطاع الرياضة في العالم .[19]

---

9 - نبيل باسماعيل : التحكيم الدولي في النزاعات الدولية ، رسالة ماجتسير غير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، الجزائر ،ص8 ، 2016.

10 - احمد بلقاسم :التحكيم الدولي ، ط2، دار هومة للطباعة والتشر والتوزيع والاعلان ، الجزائر،ص2006،121.

11) وضمانات الاستقلالية والموضوعية لقراراتها ،مجلة علوم cas- احسان عبد الكريم عواد : المنازعات الرياضية المتطورة لدى محكمة التحكيم الرياضي (الرياضة ، (9) 28، ص 50 ، 2014.

12 - https://political-encyclopedia.org/library/571

13 - https://www.tas-cas.org/fileadmin/user_upload/ICAS_Legal_Aid_Guidelines_EN_2023.pdf

14 - https://bcdr.org/ar/%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-9%85

15 - https://crcica.org/ar/journal-of-arab-arbitration/

16 - المصدر السابق نفسة

17 - https://www.tas-cas.org/fileadmin/user_upload/ICAS_Guidelines_on_Protection_of_Witnesses__FINAL_.pdf

18 – غرفة البحرين لتسوية المنازعات تُطلق قواعد للتحكيم الرياضي - Bahrain Chamber for Dispute Resolution (BCDR(https://bcdr.org/ar/%d8%ba%d8%b1%d9%81%d8%a9-

19 -United Nations Commission On International Trade Law| https://uncitral.un.org/en .

Copyright © 2024 All rights reserved International Journal for Gospodarka i Innowacje This work licensed under a Creative Commons Attribution 4.0

المبحث الثاني:- المنازعات الرياضية

المطلب الاول – المنازعات الرياضية :-هو اي نزاع او خلاف بصورة قانونية في الرياضة ،حيث تقام بين اطراف او بين اطراف وجهات ادارية وتنظيمية من اجل موضوع معين يوجد فيه اختلاف حول مصلحة كل جهة او طرف . حيث يكون المنازعة التي تحصل بين الاطراف المختلفة بسبب مصالح او قد تكون بين طرف معين والسلطات الحكومية حيث تعتبر الجهات المختصة هي المسؤلة عن تنظيم هذا النزاع وهو القضاء حيث يقوم صاحب الحق برفع دعوى لدى السلطات القضائية ، وارتفعت اعداد النزاعات في الرياضة بسبب تعدد العلاقات وزيادتها بين الاطراف المختلفة والمكونات ، حيث تتواجد العديد من هذه العلاقات التي تربط بين الاتحادات والاندية واللاعبين سواء محليين او محترفيين بسبب روابتهم او الخصم وغيرها او العقوبات [20].

المطلب الثاني :- خصائص المنازعات الرياضية :- تنشأ المنازعات الرياضية بسبب العديد من الامور التي تتعلق سواء بممارسة الرياضة بصورة خاصة او بادارات الاندية او في العقوبات التي تصدرها الاتحادات او في عقود اللاعبين المحترفيين الخ ،كما يأتي :

1. فقد يخرج النزاع الرياضي من الاطار الداخلي المحلي الى الخارجي الدولي حيث تعتبر دولية النزاعات تثير تطبيق قواعد قانونية متعددة ، لذلك يجب ان توجد في كل بلد جهات مختصة لحل هذه النزاعات قبل ان تتحول الى المحكمة الرياضية الدولية
2. االمنازعات الرياضية لا تحتمل وجود اجراءات كثيرة وبطيئة وذلك لتعلق حقوق الاطراف والقرارات الحاسمة لها لأنه مصير لاعب او مؤسسة رياضية او عقد رياضي يكون متوقف حتى تحسم هذه النزاعات هذا يجعلها تحل في وقت سريع وبأقل الاجراءات الممكنة حيث يقتضي هذا الموضوع وجود قوانين وقواعد خاصة تلائم كل قضية رياضية .
3. يعتبر هذا النوع من النزاعات ذو صورة خاصة حيث تتطلب وجود قضاء مختص ، وله دراسة ومعرفة عميقة فيها ، بهذا الخصوص يجب ان يتواجد قضاء في قطاع الرياضة بسبب ارتفاع النزاعات الرياضية وصعوبة حل بعضها بصورة ودية بين الاطراف المختلفة او المتنازعة .[21]

المطلب الثالث :- انواع المنازعات الرياضية :

الفرع الاول – منازعات رياضية ذات طبيعة فنية : تنتج هذه المنازعات بسبب مخالفة القواعد التي تنظم المسابقات في الرياضة ، واطرافها اللاعب والمدرب او المدرب والنادي اوبين اللاعب والنادي ، حيث تعتبر هذه النزاعات بعيدة عن اختصاص القضاء العادي حيث تكون له حالة خاصة تنظر فيها جهات ذات اختصاص اخر . يوجد في كل نشاط تشريعات ذات طبيعة فنية تنظم الالعاب وتعتبر بنفس القوانين التي تحكم فيها ، فتتكون القوانين الفنية من العديد من العناصر حيث تظهر لدى اي لعبة قوانين ضابطة لها ، ولا يمكن ان تتدخل فيها ارادة الجهة التي تدير هذه اللعبة ، فأن صار التدخل من قبل الادارة سوف يبتعد القرار وتنتهي عنه الصفة الفنية ، حيث يصبح قرار ذو صبغة ادارية بحتة ويتم الطعن فيه بحسب القوانين باعتباره قرار اداري او اي صفة اخرى [22] .

الفرع الثاني- منازعات رياضية ذات طبيعة ادارية :- تحدث هذه النزاعات بسبب تدخل الاجهزة الحكومية ، وتكون بسبب اصدار السلطات الحكومية لقرارات ذات طبيعة ادارية حيث يتم الطعن بها بصطرق حددها القانون الدولي ، حيث تكون هذه الاجهزة الحكومية طرفاً فيها حيث يكون هدف تدخلها هو تحقيق المصالح العامة للدولة ، لذلك تم استخدام فيها الصلاحيات الحكومية حيث تكون هي صاحبة السيادة والقوة من جهة والشخص الذي طعن باجرائتها من جهة اخرى ، حيث ان النزاعات الرياضية تخضع للرقابة من قبل الجهاز الاداري الحكومي لانها تعتبر ذات طابع خاص بها ، وتكون هذه المنازعة بصورة القرار الاداري ، الذي يجب ان لا يشوبه اي خطأ شكلياً كان او جوهرياً حتى لا يتم ابطاله من طرف الجهة المقابلة اين كانت هي ، فالقرار الاداري يعتبر اهم مميزات الادارة التي تمارس باعتبارها وسيلة تكون كل نشاطاتها بصورة ترتيب الحقوق مع فرض الالتزامات المنفردة والملزمة [23] .

الفرع الثالث – المنازعات الرياضية الدولية: بسبب ظهور المنازعات الرياضية صارت الرياضة يوجد بها تنظيم عالمي بشكل كامل وشامل ، من اجل تقليل السلوك غير القانوني والاخلاقي ، التي ممكن ان تكون عقبة اما ممارسة الرياضية بشكل صحيح قانونياً ، مثلما بين المدرك الافريقي ان العلاقات الرياضية بافريقيا ضد العنصرية والعدوان [24]. وتبين المنازعات الدولية التي ترتبط بالرياضة في الداخل والخارج ، مثلا عندما يكون محترف اجنبي او او تكون بين الاتحادات الوطنية الو القارية او الدولية ، وبسبب هذا الموضوع بدأ البحث عن الجهات صاحبت الاختصاص المخولة التي تستطيع الفصل في النزاعات الرياضية ، لذلك ظهرت العدالة في الرياضة الدولية التي التي طلب منها فض النزاعات الرياضية الدولية ، من خلال اللجوء الى محاكم التحكيم الرياضي الدولي ، فالممارسة التنافسية والامتداد الدولي للحركة الرياضية يعطي مبرر بوجود العديد من النزاعات تكون خارج الاطار المحلي ولن نستطيع حلها الا من خلال قاضي اجنبي([25]) .

---

20 - حمني سفيان ، حليس لخضر : القضاء الرياضي الدولي ودوره في حل المنازعات الرياضية ، امجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، العدد1 ، المجلد 6، 2022.

21 -1603591/article/makkahnewspaper.com//https: النزاعات الرياضية محلياً ودولياً

22 - عمار عوابدي : القانون الاداري ، ديوان المطبوعات الجامعة ، ط3، دار النشر والتوزيع 15.

23 - عمار عوابدي ، مصدر سبق ذكره

24 - حسن احمد الشافعي : الرياضة والقانون ، دار النشر ، منشاة المعارف الاسكندرية ص82.

25 - حمني سفيان ، حليس لخضر، مصدر سبق ذكره .

Copyright © 2024 All rights reserved International Journal for Gospodarka i Innowacje This work licensed under a Creative Commons Attribution 4.0

المبحث الثالث – المحكمة الرياضية في العراق

المطلب الاول – " التشكيل ومدى الاختصاص: التعاملات في قطاع الرياضة غالياً من ينشأ عنها خلافات او مشكلات بين الاطراف المختلفة بخصوص الحقوق المالية او الادارية او التنظيمية التي تترتب بناء عليها ، وتزايد الاعداد واجراء الصفقات المالية في الرياضة نتج عنه ظهور نوع جديد من القواعد القانونية ويعبر عنها بقانون التعاملات الرياضية ، من خلال اعطاء جهات مختصة للنظر بهذه الامور ،وتكوين تشكيل يخص القانون لحل النزاعات الرياضية ، لذلك صار موضوع تأسيس وتكوين محاكم تختص بالنزاعات الرياضية تعتبر حاجة ضرورية ومهمة ومطلوبة بشدة ، حتى يشترك بها القضاة الذين يمتلكون معارف وخبرات تختص بالرياضة من اجل حل هذه المشكلات والخلافات ، بسبب ان الفصل بها بواسطة الاتحادات الرياضية لم تعد تكفي مثلما كان سابقاً [26] ، ويمكن ان يخسر عنصر الزام تطبيق قراراته ؛ بسبب انها اتحادات رياضية غير مختصة بعلم القانون ، مع معرفتها بقواعد المسابقات والفعاليات الرياضية التي تنظمها وكذلك سوك الرياضيين المهني في الميدان ، ولكن هذا يعتبر مقصر في عملها ، بسبب وجود قضايا ذات طبيعة قانونية مؤثرة لا يعرفها او يحكم فيها غير الشخص القانوني الذي يمارس المهنة ولديه خبرة ومعرفة فيها وبحسب مفهوم قضائي مختص **[27]** .

المطلب الثاني – تشكيل المحكمة المختصة الرياضية في العراق :- تم تشكيل المحكمة المختصة في المنازعات الرياضية بموجب البيان ذو الرقم (77) في سنة 2020[28] ، الذي صدر عن طريق مجلس القضاء الاعلى حيث نص على :- (استناداً لاحكام المادة 22 من قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979 ،والمادة 3/تاسعاً من قانون مجلس القضاء الاعلى رقم 45 لسنة 2017 ، والمادة 6/تاسعاً من القانون رقم 60 لسنة 2017 ،(قانون الاحتراف الرياضي) **تقرر:**

الفرع الاول :- تشكيل محكمة مختصة بالمنازعات الرياضية ترتبط برئاسة محكمة استئناف بغداد/ الكرخ الاتحادية

ثانياً- ينفذ هذا البيان اعتبار من 17-11-2020.

الذي تم ملاحظته على هذا البيان بانه ينص على ارتباط المحكمة المختصة بالنزاعات الرياضية برئاسة استئناف بغداد/ الكرخ الاتحادية ، ويعني هذا الامر انها محكمة وحيدة لعدم النص على تشكيل مثلها في المناطق الاستئنافية الاخرى سواء في محافظة بغداد او المحافظات الاخرى ، وايضاً لم يتم تحديد صنف القضاة الذين يتم تنسيبهم من اجل ان يقوموا باعمال هذه المحكمة ، مثلاً عند انشاء المشرع العراقي محطمة الاحداث فقد نصت المادة 54 من قانون رعاية الاحداث رقم 76 لسنة 1983 على : (تنعقد محكمة الاحداث برئاسة قاض من الصنف الثالث على الاقل ، هنا المشرع قد حدد صنف القاضي بان لايقل عن هذا الصنف) ، وان بيان تشكيل المحكمة المتخصصة بالمنازعات الرياضية استند على المادة 6/تاسعاً من القانون الرياضي رقم 60 لسنة 2017 ، قانون الاحتراف الرياضي ، التي نصت :- تاسعاً: مع مراعاة الاحكام التي وردة في الفقرة ج من البند ثانياً من المادة 4، تكون المحكمة الرياضية بالعراق هي المحكمة المختصة في حل النزاعات بين اطراف عقود الاحتراف مالم تتمكن لجنتا الاحتراف الرياضي والاستئناف من حلها ، ويكون قرارها قابل للطعن لدى محكمة الاستئناف خلال مدة اقصاها 15 يوم ، والتمييز يكون خلال مدة اقصاها 30 يوم من تاريخ تبليغ القرار او اعتباره مبلغاً ويكون قرارها باتاً. وهذا نص صريح بان المسؤل في الفصل في المنازعات الرياضية هي المحكمة الرياضية **[29]** .

الفرع الثاني :- مدى اختصاص المحكمة الرياضية :- عن طريق قراءة الفقرة تاسعاً من المادة 6 من قانون الاحتراف الرياضي ، رقم 60 لسنة 2017 وتحليلها ، نستطيع ان نحدد مدى اختصاص المحكمة الرياضية ، وهو الاختصاص الذي يستخدم في خل النزاعات والفصل بين اطراف عقود الاحتراف مالم تتمكن لجنتي الاحتراف والاستئناف من حلها ، هذا يبين ان اختصاص المحكمة الرياضية في نظر المنازعات الرياضية يتم عقده بعد عدم قدرة اللجنتين (الاحتراف والاستئناف) [30] من حل النزاع . وللتاكيد لهذا الموضوع ذهبت محكمة التمييز الاتحادية في قرار لها الى مبدأ وهو (ان المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون الاحتراف الرياضي رقم 60 لسنة 2017 ، تعرض اولاً اما لجنة الاحتراف الرياضي في النادي ومن ثم لجنة الاستئناف ، اما في حالة عدم التوصل الى حل قانوني فان الفصل في الدعوى يكون من اختصاص المحكمة الرياضية في العراق وفق احكام المادة 4 من القانون المذكور وبما ان محكمة الموضوع قد حسمت الدعوى دون مراعاة ذلك ممايستوجب نقض الحكم ... [31]. اما في جمهورية مصر العربية فان المحكمة الرياضية المصرية هي هيئة شبه قضائية لتسوية النزاعات الرياضية ، هي مستقلة عن اي منظمة رياضية اخرى ، وتابعة ادارياً ومالياً للمجلس الدولي للتحكيم الرياضي ، حيث تقوم بتسوية وحل النزاعات التي تتعلق بالرياضة عن طريق التحكيم او الوساطة بناء على النصوص القانونية للرياضة العالمية التي تصدر من المحكمة الدولية للتحكيم الرياضي التي تم تأسيسها في عام 1984 ، في مدينة لوزان السويسرية ، حيث تم وضعها تحت السلطة الادارية والمالية للمجلس الدولي للرياضة [32] . وان المحكمة المختصة التي تنظر في النزاعات الرياضية هي

---

[26] - حسني محمود عبد الدايم ، نصر ابو الفتوح فريد، العقود الرياضية ، عقود انتقال اللاعبين المحترفين ، دراسة قانونية مقارنة بفقه الشريعة الاسلامية ، ط1 ، دار النهضة العربية ، مصر دار النهضة العلمية ، الامارات ص93، 2021.

[27] - عباس فاضل حسين ، النظام القانوني لعقد الاحتراف للاعب كرة القدم ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة بغداد ،ص142، 2015

[28] - جريدة الوقائع العراقية ، العدد606 ، 30 ، 11، 2020.

[29] - جريدة الوقائع العراقية ، نشر قانون الاحتراف الرياضي ، رقم 60، لسنة 2017، العدد4447، 5،15، 2017.

[30] - المادة 4و5، اولا/ ثانياً - من قانون الاحتراف الرياضي ، حول كيفية تشكيل لجنة الاستئناف واختصاصها .

[31] - القرار ذو العدد 7867/ الهيئة المدنية / 30، 12 2019

[32] - محمد احمد غانم ، كريم محمد شافعي ، المنازعات الرياضية بين القضاء والتحكيم ، دراسة معاصرة في ضوء الاحكام الصادرة حديثاً عن محكمة التحكيم الرياضي في سويسرا ، ط1، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ،ص87، 2023.

Copyright © 2024 All rights reserved International Journal for Gospodarka i Innowacje This work licensed under a Creative Commons Attribution 4.0

المحكمة المختصة نوعياً وفقاً لقواعد الاختصاص النوعي التي تبت في المسائل التي تدخل ضمن هذه الاختصاص ، ان المحكمة التي تختص بالمنازعات الرياضية تتدخل بهذه المنازعات بعد قدم قدرة لجنتي الاحتراف والاستئناف في حل هذا الخلاف ، وانها اختصاصها محدد بقانون الاحتراف الرياضي التي تم ذكره سابقاً ،حيث تملك المحكمة الرياضية اختصاص نوعي في نظر في المنازعات الرياضية ، هذا يجعل القرار الذي يصدر من محكمة غيرها تخص الرياضة يعتبر قرار مخالف للاختصاص النوعي وموجب للنقض قانوناً ، وبما ان اختصاص المحكمة الرياضية ذو مدى ضيق لحصره في الخلافات التي تخضع لقانون الاحتراف الرياضي من الجهة العملية ، في حين كان المقتضى هو التوسع في اختصاص المحكمة الرياضية حتى تشمل جميع النزاعات الرياضية [33] .

الفرع الثالث – حل المحكمة المختصة بالمنازعات الرياضية : في 26- حزيران 2023، اعلنت اللجنة الاوليمبية العراقية ان مجلس القضاء الاعلى قرر حل المحكة المختصة التي تنظر في المنازعات الرياضية ، وذلك لمباشرة مجلس التسوية والتحكيم الرياضي النظر فيها ، حيث جاء في البيان الذي اصدره مجلس القضاء الاعلى " بالنظر لتاسيس مركز التسوية التحكيم الرياضي في العراق الذي يختص عمله في المنازعات الرياضية استناداً لأحكام المادة 16 من قانون اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية رقم 29 في سنة 2019، والمادة 42 من النظام الداخلي رقم 1- لسنة 2020 فقد تقرر الغاء البيان ذو الرقم 77ق/1 المؤرخ 17-11-2022، الذي تضمن تشكيل محكمة مختصة بالنظر في النزاعات الرياضية والتي مقرها في رئاسة محكمة استئناف بغداد/ الكرخ ، وينفذ هذا البيان اعتبار من تاريخ صدوره [34] .

المبحث الرابع – مركز التسوية والتحكيم الرياضي في العراق

تعتبر الخلافات الرياضية والنزاعات من المشكلات الحساسة التي تحتاج حلول بشكل سريع وبصورة عادلة يتم فيها مراعاة خصوصية القوانيين واللوائح التي تنظم النشاطات الرياضية ، تم تأسيس مركز التسوية والتحكيم الرياضي في العراق الذي يعتبر بداية العمل الصحيح من اجل تحسين الجوانب القانونية في قطاع الرياضة العراقية وتطويرها ، وهو تنظيم مستقل تم الاعتراف به دولياً مؤخراً في انجاز تاريخي الذي يعزز مكانة العراق في الساحة الرياضية الدولية في يوم 26_ تشرين الثاني 2024 ، من قبل محكمة التحكيم الرياضي الدولي CAS- ، حيث ان الغرض من تأسيسه هو تقديم اجراءات قانونية مختصة وذات مهنية للفصل في المنازعات الرياضية ، بدلاً عن المحاكم التقليدية الرياضية التي كان علمها يتم بصورة محدودة قبل تكوين المركز . وبذلك فقد اصبح هذا المركز هو المسؤل عن فض النزاعات الرياضية في العراق بدل ماكان سابقاً الرياضيون يبذلون جهود كبيرة وخسائر مالية واوقات كثيرة عند لجوئهم الى محكمة كاس الدولية [35] .

المطلب الاول : الاطار العام لمركز التسوية والتحكيم الرياضي –

الفرع الاول :- اهداف مركز التسوية والتحكيم الرياضي ونشاته :- انشأ هذا المركز من خلال اللجنة الاولمبية العراقية عن طريق قرار في سنة 2021، ليكون التنظيم الوحيدة المخول له فض النزاعات الرياضية في العراق وبحسب القواعد المحلية والدولية .

الاهداف التي تاسس المركز من اجلها :-

اولاً – وضع اجراءات واليات قانونية من اجل تعزيز العدالة في قطاع الرياضة .

ثانياً- تقليل الفترات الزمنية التي تستغرقها فض المنازعات عند مقارنتها بالقضاء العام .

ثالثاً – وجود بديل مختص ومهني على عكس المحاكم الرياضية الكلاسيكية .

رابعاً – تضمن للرياضيين الحماية والحفاظ على حقوقهم واي طرف له حق في المجال الرياضي بحسب المعايير الدولية [36] .

الفرع الثاني :- الفروقات بين مركز التسوية والتحكيم الرياضي وبين المحكمة الرياضية السابقة :- تم التحدث عنها سابقا فيما يخص المحكمة الرياضية العراقية لفض النازعات : اما الفروقات فكانت :-

1- عدم الاعتراف الدولي : حيث كانت محكمة غير معترف بها من قبل محكمة التحكيم الرياضي الدولي كأس

2- قلة التخصص وضعفه: كان القضاة في المحكمة الرياضية السابقة اغلبهم ان لم يكونا جميعاً بعيدين عن التخصص في المنازعات الرياضية وهذا ما يعتبر جانب سلبي .

3- عدم الاستقلالية : حيث كان يديرها الهيئات الرياضية بشكل مباشر وهل ماجعلها محل شك حول موضوعيتها ونزاهتها .وبالعكس تماماً يصل لتقريباً100% فان مركز التسوية والتحكيم الرياضي فهو لديه استقلالية كاملة وتشكيل قانوني واضح وهذا ماجعل الاعتراف

[33] - مجلس القضاء الاعلى - المحكمة الرياضية في العراق بين الواقع والطموح ، https://sjc.iq/view.70327/#_ftn19

[34] - **https://n9.cl/fntlyd** 7- 4-2023

[35] **- مركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي يحصل على اعتماد دولي - البوابة الإخبارية https://bnewsiq.com/?p=8237**

[36] - السومرية نيوز **https://2u.pw/aYAvKlR6**

Copyright © 2024 All rights reserved International Journal for Gospodarka i Innowacje This work licensed under a Creative Commons Attribution 4.0

به ليكون احد اجزاء شبكة مراكز التحكيم الدولية [37] .

المطلب الثاني :- اختصاص مركز التسوية والتحكيم الرياضي والدور الذي يقوم به لحل المنازعات الرياضية :-

الفرع الاول :- اختصاص المركز القانوني :

1. منازعات التعاقد :- تشمل خلافات اللاعبين والاندية التي تتعلق بالعقود التي تخص العمل او النقل .
2. الطعن الاداري :- وهي الطعون التي يقدمها الرياضيين سواء لاعبين او مدربين او غيرهم من لهم علاقة بالموضوع ضد القرارات التي تصدرها الاتحادات الرياضية او اللجنة الاولمبية .
3. قضايا التأديب :- تشمل العقوبات التي يتم فرضها على الرياضيين المخالفين [38] .
4. المنازعات الدولية : تشمل الاطراف الاجنبية او تطبيق القوانين الدولية [39].

الفرع الثاني :- [40] تعزيز العدالة في الرياضة بواسطة المركز :- حيث يعد مركز التسوية والتحكيم الرياضي تنظيم وجهة متطورة ومتقدمة عن القضاء الكلاسيكي ، وتبرز مساهماته :-

1. الفعالية والسرعة : قراراته تكون ملزمة التنفيذ في فترات زمنية قصيرة على عكس ماكان سابقا .
2. زيادة ثقة الرياضيين به :- حيث يعتبر ضمان للرياضين واصحاب الحقوق بسبب حياديته واستقلاليته هذا يشجع الاطراف اصحاب المصالح باللجوء له .
3. معترف به دولياً – فهو بعكس المحكمة الرياضية السابقة تم الاعتراف به دولياً كما تم ذكره اعلاه ، حيث ان قراراته ملزمة التنفيذ دولياً وليس فقط محلياً بسبب انه مرتبط بمحكمة التحكيم الرياضية الدولية .

المطلب الثالث- التحديات التي تقابل مركز التسوية وكيفية تطويره :-

الفرع الاول – العقبات التي تقابل مركز التسوية والتحكيم الرياضي في العراق :- بالرغم من ادوار مركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي المهم جداً والمؤثر والذي يؤديه مع ذلك فهو يقابل العديد من العقبات والمشكلات والتحديات التي تقف اما تحقيق اهدافه بجودة عالية وكفاءة متميزة وكبيرة ومنها :

اولاً – قلة كوادره ذات التاهيل الكافي للعمل فيه :- حيث يواجه صعوبة في توفير محكمين مختصين بالقوانين في الرياضة على المستوى الدولي ، هذا يعتبر عامل سلبي يؤثر على تجويد القرارات وفعاليتها التي تصدر منه ، هذا الخلل او القصور يحتاج دورات تطويرية تدريبية مختصة لأعداد الكادر القانوني وتاهليه [41] .

ثانياً – ضعف الفهم القانوني وقلة وقلة الوعي به :- بسبب قلة معرفة الرياضيين او الاداريين في المؤسسات الرياضية العراقية بطرق واجراءات العمل في مركز التسوية وتاثير ودور لجوئهم له لفض الخلافات الرياضية والمنازعات ، هذا يجعلهم يسلكون الطرق الكلاسيكية التقليدية او يذهبون للمحاكم التقليدية العامة [42] .

" الثقافة بالقانون الرياضي ودراسته وتمكين العاملين والموظفين والمنظمات القانونية والمؤسسات Leila Arian Parsa et alوبين في قطاع الرياضة تعد من افضل الاساليب والطرق لوقف ومنع المخالافات الرياضية [43] .

ثالثاً- التشريعات القانونية الملائمة :- لا زالت القوانين الرياضية في العراق هي احد اسباب قلة التطور لانها تشريعات قديمة ولا تواكب التطور الحاصل في قطاع الرياضة وهذا يعتبر حجر عثرة اما التقدم والتنظيم القانوني الصحيح للمؤسسات الرياضية ، فهي بحاجة للتجديد ولقوانين تناسب المرحلة الحالية التي تمر بها الرياضة العالمية ، وهذا يتفق مع ما ذكره فارس عمر " الذي بين ان التشريعات او القوانين الرياضية تعاني من تخلف عن مواكبة التطور والذي يعد واحد واهم مسببات عدم التقدم بالرياضة [44].

رابعاً – العقبات التي تخص المال : حيث يعاني مركز التسوية ضيقاً في الجانب المالي المطلوب من اجل توسعة مدى العمل وتحسين

---

37 - سالم روضان الموسوي – مركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي - **https://m.ahewar.org/s.asp?aid=815907&r=0**

38 - **مجلس القضاء الاعلى- رئيس مركز التسوية والتحكيم الرياضي: قراراتنا ملزمة للجميع.. ولا سلطان على قرارات المحكمين** **https://sjc.iq/view.75198**

39- **https://www.tas-cas.org/en/general-information/index**

40 - **وكالة الأنباء العراقية** - **https://www.ina.iq/185091--.html**

41 - **https://www.facebook.com/share/p/18AJ5msSLi/**

42 - **وكالة الأنباء العراقية** ، مصدر سبق ذكره .

43 - Leila Arian Parsa et al. "Education and identify ways to prevent criminal offenses in sports." *Revista on line de Política e Gestão Educacional* (2022). https://doi.org/10.22633/rpge.v26i00.17728.

44 - https://www.iraqhurr.org/a/26843867.html

Copyright © 2024 All rights reserved International Journal for Gospodarka i Innowacje This work licensed under a Creative Commons Attribution 4.0

الخدمات التي يقدمها وتطويره ، وهذا يقف كعقبة امام تنفيذ البرامج والوصول لتحقيق الاهداف[45].

الفرع الثاني :- خطوات تطوير عمل مركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي :-

اولاً – الشراكات العالمية :- حيث يتم التعاون مع المؤسسات الدولية المختصة مثل محكمة التحكيم الرياضي ، والمراكز التحكيمية القارية والاقليلمية من اجل تحسين الخبرات المحلية وتطوير عملها [46] .

ثانياً – تاهيل الكوادر وتدريبها :- ويتم من من خلال دورات او ورش تدريبية مستمرة او حتى الحصول على شهادات اكاديمية وعلمية مختصة بالقانون الرياضي الدولي من المؤسسات الاكاديمية العلمية الدولية للموارد البشرية سواء في القانون او الادارة من اجل زيادة مستويات كفائتهم ومعرفتهم بالاجراءات والعمليات التي تخص التحكيم الرياضي الدولي حيث اكد **القانوني فهد بارع** " ان مركز التسوية والتحكيم الرياضي السعودي متمثلاً بادارته قد بينت خلال مراحل التأسيس ان تأهيل كوادره القانونية يتم من خلال دورات ومنتديات من اجل معرفة القوانين الرياضية والانظمة التي تتعلق بها ويعتبر هذا جزء مهم من عملهم في المستقبل القريب [47] .

ثالثاً- تثقيف المجتمع :- حيث يتم توعيت الناس ، ونشر الثقافة القانونية في قطاع الرياضة وتوضيح دور التحكيم الرياضي واهميته عن طريق الورش التطبيقية والندوات العملية والملتقيات الاكاديمية للجمهور الرياضي وكذلك العاملين في المجال الرياضي ، من اجل تحسين هذه الثقافة وتعزيزها ليتم اللجوء لمركز التحكيم الرياضي عند حصول خلافات او منازعات بين الاطراف الرياضية حيث تعتبر هذه النقطة جوهر التقدم والتطور والتمدن في الرياضة وخصوصاً في العراق بدل اللجوء الى امور اخرى بعيدة عن الروح الرياضية والقانون الرياضي [48] .

رابعاً – تجديد التشريعات القانونية :- يجب ان تتم كتابة قوانين رياضية جديدة وحديثة تواكب التطور الحاصل في الرياضة بحيث تكون متوافقة مع القوانيين والتشريعات الدولية ؛ لانه من غير المعقول ان يتم العمل بقوانين قديمة لا تصلح لزمننا الحالي وتقف بالضد من " تحسين المصالح Yu Shanxu et al التطور والتقدم ، وان يتم الاستعانة بخبراء دوليين لهم خبرة طويلة بهذا المجال . ويذكر، الرياضية يمكن ان يتم عن طريق تعديل القوانين الرياضية وتجديدها ولحماية حقوق الرياضيين ايضاً، وتوسعة الافاق الدولية ، وتحسين الجودة الفنية مع توسعة مدى التنفيذ " [49] .

خامساً- توفير الاموال بشكل مستمر :- يجب ان يحصل مركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي على الاموال التي يحتاجها وان تكون متوفرة بشكل دائم ، عن طريق الحكومة المركزية بتخصيص موازنة سنوية تناسب حجم عمله وتاثيره ودوره الكبير في حل المنازعات الرياضية او عن طريق التعاون مع شركات راعيه له في في القطاع الخاص حتى يتم استمرار العمل فيه وتطوير امكاناته وقدراته ، " ان الهئيات التي تحكم الرياضة Rostron Berry et alونشاطاته ، حاله حال اي مؤسسة رياضية سواء اتحاد او نادي . ويؤكد تكون بحاجة لاستكشاف مصادر للدخل تكون مختلفة من اجل تامين التمويل " [50]

المبحث الخامس - اقتراح حلول واقعية تطبيقية لتطوير القوانيين الرياضية العراقية.

المطلب الاول :- تطوير اطار تشريعي لقوانين الرياضة :- يجب ان يتم تشريع قوانين تخص قطاع الرياضة حاله كحال بقية القطاعات ، لان الرياضة صارت تختلف عما كانت عليه سابقاً حيث اصبحت علم واقتصاد وثقافة وسياسة وتاريخ لذلك فهي تحتاج لتشريعات لتنظيم عملها والتعامل معها بشكل متغير وبعقليات ذات معرفة بها من اجل رفع اسم البلد بين مصاف الدول التي تتقدم في الرياضة ، لانها تعتبر ايضاً جانب تسويقي واعلامي للبلدان ، لذلك سوف يتم التحدث بهذا الموضوع كما ياتي :-

الفرع الاول :- كتابة قانون رياضي موحد وشامل :- يجب ان يتم كتابة قانون واحد للرياضة بحيث ان ينظم عمل ويسير كل مايخص الرياضة بمختلف مجالاتها والعابها وفرقها وان يكون متوافق مع القوانين الدولية ، حتى يتم الاعتراف به دولياً ، مثلما كان قانون 1986-16- الموحد ، بحيث يتم علاج كل قصور اوخلل كان موجود في هذا القانون القديم ، ليواكب التطور الحاصل في الرياضة ومتوافق معها . مثل القانون الرياضي في مملكة المغرب ، حيث تم اصدار قانون رياضي موحد ذو رقم 30.09 الصادر في تاريخ 24-8-2010 ،الذي كان يضم جميع تشريعات الرياضة حيث يحتوي على اساسيات موضحة بشكل واسع ومفهوم لتنظيم المنازعات الرياضية وادارتها ،وتنظيم العمل الرياضي بكل مفاصله وتنوعه ومستوياته [51] . **وفي الاردن ايضاً** تم اصدار قانون موحد للرياضة الاردنية وسمي (نظام الاتحادات الرياضية في سنة 2016)، ركزت الحكومة في الاردن على ان يوجد اصلاح بشكل شامل وكامل للقوانين في الرياضة ، وقامت باصدار القانون اعلاه حيث قام بتحديد واجبات الرياضين سواء لاعبين او اندية وحقوق كل منهم ويؤكد

45 - **https://n9.cl/ossrt**

46 - **https://iamaeg.net/ar/publications/articles/cas-2024-updates?utm_source=chatgpt.com**

47 - **https://makkahnewspaper.com/article/144632**

48 - **https://2h.ae/CRGg**

49 - Yu Shanxu et al. "On the Basic Route for Amending Sports Law of the People's Republic of China." *Journal of Tianjin University* (2011).

50 - Rostron Berry et al. "Alternative revenue streams for centrally funded sport governing bodies." *International Journal of Sport Policy and Politics*, 10 (2018): 429 - 450. https://doi.org/10.1080/19406940.2017.1387587.

51 - **https://2u.pw/pUc9Jnrx**

Copyright © 2024 All rights reserved International Journal for Gospodarka i Innowacje This work licensed under a Creative Commons Attribution 4.0

على فضل المنازعات الرياضية حسب المعايير الدولية [52] .

الفرع الثاني :- ادخال مواد قانونية تخص التحكيم في الرياضة ضمن قوانين جمهورةي العراق : يجب ان يتضمن قانون الرياضة جزء مختص به او فص كامل من اجل تحديد ادوار مركز التسوية والتحكيم الرياضي وعملياته التنظيمية واجرائاته ، ويكون وفق القوانيين الدولية ومعاييرها كما هو الحال بمحكمة الرياضة الدولية ، مع الاجبار على ان يتم تضمين تحديد مواده القانونية بصورة صريحة تبين حقوق اطراف النزاع الرياضي واجراءات تنفيذ حله . ومثال على ذلك ما قامت به دولة الامارات العربية المتحدة ؛ حيث انشات نظام بصورة متكاملة لتحكيم الرياضة ، عن طريق مركز دولة الامارات لتحكيم الرياضة ، حيث يتوافق مع معايير الرياضة الدولية [53] ، في سنة 2016 وفقاً للقانون الاتحادي رقم 16 ، بشان مركز الامارات للتحكيم الرياضي ،وتشكيل مجلس التحكيم الرياضي في 2020. ايضاً في السعودية تم تاسيس مركز التحكيم الرياضي في عام 2016 ،وهو الذي يعد اعلى مؤسسة التي تفصل وتحل المنازعات الرياضية من خلال التحكيم او الوساطة ، يمتلك الاستقلالية وذو طبيعة محايدة مع تمتعه بالشخصية الاعتبارية وهو مستقل مالياًوادارياً ، وهو معتمد من قبل محكمة التحكيم الرياضية الدولية [54] .

المطلب الثاني :- تحسين الادارة القانونية والتنظيمية وتعزيزها في قطاع الرياضة :- يجب ان يتم تحسين ادارة القانون وتنظيمه في الرياضة من اجل ان يسير العمل بالشكل الصحيح ووفق المعايير الدولية المختصة ليصبح قطاع الرياضة يسير بشكل سليم وبعيداً عن الفوضى والارتجالية والتفسيرات الشخصية .

الفرع الاول :- تحسين العقود للرياضيين(اللاعبين ومدربين وفنيين ومعالجين واعلاميين وغيرهم والاندية والاتحادات والمؤسسات) التي يعملون فيها بحيث ينسجم مع قوانين محكمة التحكيم الدولية الرياضية ، من خلال اصدار نموذج موحد للعقود ، يشمل الحقوق والواجبات التي تخص كافة الاطراف المعنية ، بما يتناسب مع القوانين الدولية مع ان تضمن المراجعة لهذه العقود عن طريق اختصاصيين في القانون من اجل وقف ومنع الخلافات والمنازعات الرياضية [55] . على عكس ما متوفر حالياً حيث نلاحظ وجود عقود مختلفة تخص كل اتحاد او نادي او لاعب او غيرهم وهذا ياتي بسبب عدم وجود معايير واضحة وقانونية تنظم العقود بحيث يضمن كل طرف حقوقه ، ونلاحظ ايضاً الخلافات والمشكلات الكثيرةالموجودة بين الاطراف الرياضية المختلفة وقد وصلت نسبة كبيرة منها ، بسبب عدم القدرة على حلها داخلياً وقد ذكرنا الاسباب سابقاً حيث توجد نماذج كثيرة لعقود رياضية بمختلف دول -CASلمحكمة العالم ومنها الدول التي تحيط بالعراق والدول العربية حيث يمكن الاستفادة منها في كتابة نموذج عراقي مناسب للبيئة والرياضة العراقية

الفرع الثاني :- تحسين المسائلة والشفافية وتعزيزها في المنظمات الرياضية : ويتم ذلك عن طريق تكوين جهة او منظمة ذات طبيعة مستقلة لتتابع الاجراءات والعمليات الادارية والمالية في الاتحادات والاندية الرياضية وكل المؤسسات التي يدخل عملها في قطاع الرياضة ويتم تمويله حكومياً من اجل ان نضمن وجود شفافية ووضح ونزاهة في العمل في هذه المؤسسات مع رقابة بشكل مستمر وتقييم اداء بصورة شهرية لتوضيح الجوانب الادارية والمالية وكل ما يخصها من اجل سير العمل بالطريقة الصحيحة والمطلوبة للنجاح والتطور [56] .ولدينا في مختلف دول العالم يمكن الاستفادة من تجاربها واخذ مايلائم الرياضة في العراق ليتم كتابة قانون صريح وواضح ينظم عمل المؤسسات ، لكي نتخلص من الوضع الحالي الذي يتصف بالغموض والفوضى ان صح التعبير ، والدليل هي المشكلات المستمرة والخلافات الطويلة والعقبات الكثيرة التي تواجه رياضتنا ، وهذا ماجعلنا في نطاق الدول المتاخرة في مواكبة التطور في القوانيين والتشريعات الرياضية التي تناسب العمل في الوقت الحالي والذي يتقدم كل فترة واخرى بسبب التطور الحادث ومن خلال ما نشاهده ونلاحظه من تقنيات وتكنلوجيا حديثة يمكن ان ننوه عنها في القوانيين لكي يتم استعمالها كونها تساهم وبشكل كبير في تحسن الاداء وتطوره وتقدمه بدل الروتين القديم الذي نسير عليه والذي تخلصت منه الكثير من الدول لانه عفى عليه الزمن ، فيجب ان توضع خطة عمل كاملة ومن شخصيات ذات خبرة عملية وتطبيقية ونظرية قانونية وادارية في قطاع الرياضة ليقوموا بما تم ذكره سابقا، لانها تعتبر خطة عمل يمكن ان تنقذ الرياضة العراقية اذا تم تنفيذ ما تكلمنا عنه في هذا البحث في هذا الخصوص يجب التركيز على حوكمة الرياضة لكي نتخلص من الفساد حيث تم تطبيقه في الدول المتقدمة حتى يقضي على كل اشكال الفساد في الرياضة من خلال تطبيق معاييره ومبادئه الاساسية التي وضعت خارطة طريق نحو مؤسسات رياضية تتميز بالشفافية والنزاهة والعمل الصحيح ، ومن الدول التي طبقت الحوكمة هي دولة الامارات بشكل رسمي لجميع مؤسساتها الرياضية او العامة وذلك لقناعتهم ومعرفتهم بفوائدها الكبيرة في تطوير ادارة واداء المؤسسات [57].

الاستنتاجات

52 - نظام الاتحادات الرياضية الاردنية – تشريعات الاردن . **https://2cm.es/PECv**

53 - الموقع الرسمي لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي - https://www.uaesac.ae/

54 - افتتاح مقر مركز التحكيم الرياضي السعودي في الرياض - / - رياضيhttps://www.spa.gov.sa/w518915

55 - **https://linksshortcut.com/xjOff**

56 - https://www.emys.gov.eg/details/18292?utm_source=chatgpt.com

57 - https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/2415?utm_source=chatgpt.com

Copyright © 2024 All rights reserved International Journal for Gospodarka i Innowacje This work licensed under a Creative Commons Attribution 4.0

1. غياب تشريع قانون موحد وحديث ينظم عمل قطاع الرياضة العراقية وينسجم مع التطورات الرياضية الدولية .
2. وجود عقبات ادارية ومالية تواجه مركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي مما يعرقل عمله .
3. قلة معرفة العاملين بالقطاع الرياضي بالقوانين والتشريعات التي تنظم العمل وبما ينسجم مع المعايير الدولية .
4. عدم الاستفادة من تجارب الدول الاخرى في فض المنازعات الرياضية من خلال التحكيم الرياضي المختص الداخلي بدل الاعتماد بشكل مستمر على محكمة (CAS).
5. عدم الاعتماد على الحوكمة وتطبيق معاييرها من اجل تعزيز الشفافية والنزاهة في العمل الرياضي .

التوصيات

1. توفير كل متطلبات مركز التسوية والتحكيم الرياضي في العراق من اجل القيام بمهامه على اكمل وجه خصوصاً انه تم الاعتراف به مؤخراً .
2. تأهيل كوادر رياضية وتدريبها بحيث تناسب الاعداء الكبيرة من الاندية والاتحادات ومختلف المنظمات الرياضية لتعمل في الجانب القانوني الرياضي .
3. تثقيف الجماهير الرياضية ، وكل الذين يعملون في قطاع الرياضة بالجوانب القانونية حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون عند مخالفتهم له او عند تدخلهم غير الصحيح في عمل هذه المنظمات .
4. تاسيس مؤسسات اكاديمية تناسب بيئة العمل الحالية تعمل بطريقة نظرية وعملية تكون مختصة بالقانون الرياضي فقط ليتم اعداد اجيال قانونية رياضية تساهم في تنظيم عمل قطاع الرياضة وادارته بشكل صحيح .
5. اجراء دراسات علمية اخرى تساهم في وضع قانون موحد للرياضة العراقية بطرق صحيحة وعلمية، وتساهم ايضاً بتطوير عمل مركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي وبما يتفق مع المعايير الرياضية الدولية .

المصادر

1. احسان عبد الكريم عواد : المنازعات الرياضية المتطورة لدى محكمة التحكيم الرياضي (cas) وضمانات الاستقلالية والموضوعية لقراراتها ،مجلة علوم الرياضة ، (9) 28، ، 2014.
2. احمد بلقاسم :التحكيم الدولي ، ط2، دار هومة للطباعة والتشر والتوزيع والاعلان ، الجزائر،2006.
3. براء منذر : نحو تشريعات قانونية تدعم الرياضة في العراق وتعزز دور القطاع الخاص ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، العدد الاول ، 2002.
4. جريدة الوقائع العراقية ، العدد606 ، 30 ، 11، 2020.
5. جريدة الوقائع العراقية ، نشر قانون الاحتراف الرياضي ، رقم 60، لسنة 2017، العدد4447، 5،15، 2017
6. حسن احمد الشافعي : الرياضة والقانون ، دار النشر ، منشاة المعارف الاسكندرية .
7. حسني محمود عبد الدايم ، نصر ابو الفتوح فريد، العقود الرياضية ، عقود انتقال اللاعبين المحترفين ، دراسة قانونية مقارنة بفقه الشريعة الاسلامية ، ط1 ، دار النهضة العربية ، مصر دار النهضة العلمية ، الامارات ، 2021.
8. حمني سفيان ، حليس لخضر : القضاء الرياضي الدولي ودوره في حل المنازعات الرياضية ، امجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، العدد1 ، المجلد 6، 2022.
9. رياضي/افتتاح مقر مركز التحكيم الرياضي السعودي في الرياض https://www.spa.gov.sa/w518915
10. سالم روضان الموسوي – مركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي - https://m.ahewar.org/s.asp?aid=815907&r=0
11. السومرية نيوز - https://2u.pw/aYAvKlR6
12. عايد احمد عايد الخرابشة :التحكيم في المنازعات الرياضية وفق قواعد محكمة التحكيم الرياضية الدولية ، المجلة الدولية للدراسات القانونية والفقهية المقارنة ، المجلد الثاني ، العدد الاول 9-26،نيسان ، 2021.
13. عباس فاضل حسين ، النظام القانوني لعقد الاحتراف للاعب كرة القدم ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة يغداد ، ، 2015
14. عمار عوابدي : القانون الاداري ، ديوان المطبوعات الجامعة ، ط3، دار النشر والتوزيع
15. عمر عيسى الفقي : الجديد في التحكيم في الدول العربية ،المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ، 2003.

Copyright © 2024 All rights reserved International Journal for Gospodarka i Innowacje This work licensed under a Creative Commons Attribution 4.0

16. غرفة البحرين لتسوية المنازعات تُطلق قواعد للتحكيم الرياضي – Bahrain Chamber for Dispute Resolution ((BCDR
17. القرار ذو العدد 7867/ الهيئة المدنية / 30، 12 2019
18. المادة 4و5، اولا/ ثانياً - من قانون الاحتراف الرياضي ، حول كيفية تشكيل لجنة الاستئناف واختصاصها
19. مجلس القضاء الاعلى - المحكمة الرياضية في العراق بين الواقع والطموح ، https://sjc.iq/view.70327/#_ftn19
20. مجلس القضاء الاعلى- رئيس مركز التسوية والتحكيم الرياضي: قراراتنا ملزمة للجميع.. ولا سلطان على قرارات المحكمين
21. محمد احمد غانم ، كريم محمد شافعي ، المنازعات الرياضية بين القضاء والتحكيم ، دراسة معاصرة في ضوء الاحكام الصادرة حديثاً عن محكمة التحكيم الرياضي في سويسرا ، ط1، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2023.
22. محمود مختار بريري : التحكيم التجاري الدولي ،ط3 ،دار النهضة العربية ،القاهرة ، مصر ،2004.
23. مركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي يحصل على اعتماد دولي - البوابة الإخبارية https://bnewsiq.com/?p=8237
24. الموقع الرسمي لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي - https://www.uaesac.ae/
25. نبيل باسماعيل : التحكيم الدولي في النزاعات الدولية ، رسالة ماجتسير غير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، الجزائر ، ، 2016.
26. النزاعات الرياضية محلياً ودولياً https://makkahnewspaper.com/article/1603591
27. نظام الاتحادات الرياضية الاردنية – تشريعات الاردن . https://2cm.es/PECv
28. وكالة الأنباء العراقية - https://www.ina.iq/185091--.html

1. Creswell, J.w., &Creswell,J.D. Research desing :Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches.SAGE Publications . (2018).
2. Leila Arian Parsa et al. "Education and identify ways to prevent criminal offenses in sports." *Revista on line de Política e Gestão Educacional* (2022). https://doi.org/10.22633/rpge.v26i00.17728
3. Rostron Berry et al. "Alternative revenue streams for centrally funded sport governing bodies." *International Journal of Sport Policy and Politics*, 10 (2018). https://doi.org/10.1080/19406940.2017.1387587
4. Song , L, B.,&Line,Y.F. Selected New Materials on International Commercial Ar-bitration. Wuhan pubishing House. 2001.
5. Yan, w. J. Court of Arbitration for Sport : Rules and Issues . Open Journal of Social Sciences,2023.
6. Yu Shanxu et al. "On the Basic Route for Amending Sports Law of the People's Republic of China." *Journal of Tianjin University* (2011).
7. https://iamaeg.net/ar/publications/articles/cas-2024—36.https://2h.ae/CRGgupdates?utm_source=chatgpt.com
8. https://bcdr.org/ar/%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-9%85
9. https://crcica.org/ar/journal-of-arab-arbitration/
10. https://makkahnewspaper.com/article/144632
11. https://n9.cl/fntlyd 7- 4-2023
12. https://n9.cl/ossrt
13. https://political-encyclopedia.org/library/571
14. https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/2415?utm_source=chatgpt.cm

Copyright © 2024 All rights reserved International Journal for Gospodarka i Innowacje This work licensed under a Creative Commons Attribution 4.0

15. https://www.alsumaria.tv/Entertainment-News1%D8%A7%D9%82%D9%8A
16. https://www.emys.gov.eg/details/18292?utm_source=chatgpt.com
17. https://www.iraqhurr.org/a/26843867.html- https://www.tascas.org/fileadmin/user_upload/ICAS_Legal_Aid_Guidelines_EN_2023.pdf
18. https://2u.pw/pUc9Jnrx
19. https://linksshortcut.com/xjOff
20. https://www.facebook.com/share/p/18AJ5msSLi/
21. https://www.tas-cas.org/en/general-information/index
22. United Nations Commission On International Trade Law| https://uncitral.un.org/en
23. https://bcdr.org/ar/%d8%ba%d8%b1%d9%81%d8%a9-
24. https://sjc.iq/view.75198
25. https://www.tascas.org/fileadmin/user_upload/ICAS_Guidelines_on_Protection_of_Witnesses__FINAL_.pdf

Copyright © 2024 All rights reserved International Journal for Gospodarka i Innowacje This work licensed under a Creative Commons Attribution 4.0